أقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة

م . ياسمين هلال ادريس مجيد الحيالي
معهد الادارة الرصافة

الملخص

تتطلع جميع المجتمعات الى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تحسين الاقتصاد وترشيده من اجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية للسكان من دون الاضرار البيئة .

منذ القرن التاسع عشر أخذ موضوع التنمية والنمو الحيز الأكبر من تفكير واهتمام الاقتصاديين ولكن موضوع البيئة والتلوث والبيئة والاستدامة لم يلق الاهتمام الكافي حتى الربع الأخير من القرن الماضي ولاسيما تلك المشاكل التي لها علاقة بالبيئة والناتجة عن عملية التنمية والنمو الاقتصادي .

إلا انه ظهر مفهوم جديد على الصعيد العالمي عندما وصلت حالة البيئة الى مستويات تثير القلق بسبب إهمال العناصر الطبيعية والبيئة وتأثيرها على السكان .

إن دراسة ابعاد التنمية المستدامة وتحليلها من دون دمجها مع دراسة اقتصاديات البيئة والتلوث البيئي سوف لا تفضي إلى أي نتيجة انما ستضيف مشاكل جديدة الى البلدان النامية الان وفي المستقبل ولاسيما في ظل عدم ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والهدر الحاصل فيها.

وسيحاول البحث ايجاد العلاقة بين اقتصاديات البيئة من جهة والتنمية المستدامة من جهة ثانية ومدى تأثير هذا النوع من التنمية على التلوث البيئي من جهة وعلى حصة الاجيال القادمة من الرفاهية الاقتصادية في ضوء الاستنزاف الحالي للموارد الاقتصادية .

Economics of Environment and Sustainable Development

M. Yasmin Helal Idriss Majeed Hayali
Institute of Directors Rusafa

Abstract

All communities are looking to achieve sustainable development through the improvement and rationalization of the economy in order to achieve economic well-being of the population without hurting the environment. Since the nineteenth century, the theme of development and growth took more interest and great attention from economists thinking , but the subject of the environment ,pollution , the environment and sustainability has not received enough attention until the last quarter of the last century , especially those problems related to the environment resulting from the process of development and economic growth .

However, new concept of the environment and economic development relationship appeared at the global level due to the negligence of the natural resources and their impact on the environment and the population. The study of the dimensions of sustainable development without integrated with the study of the economics of the environment and environmental pollution will not lead to any result but will add new problems to developing countries now and in the future, especially in the absence of rational use of natural resources.

The research try to find a relationship between the economics of the environment and sustainable development , and the impact of this type of development on environmental pollution and on the share of the next generation of economic well-being in light of the current depletion of economic resources.

المقدمة :-

تسعى جميع المجتمعات إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق تحسين النوعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان مع عدم الإضرار بالبيئة ، وقد لقي موضوع التنمية والنمو اهتمام الاقتصاديين منذ القرن التاسع عشر ، إما موضوع التنمية المستدامة والبيئة فلم يجدا الاهتمام الكافي لهما حتى أواخر الربع الأخير من القرن الماضي ولاسيما تلك المشاكل المتعلقة بالبيئية والناجمة عن النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث : ظهرت مفاهيم تنموية جديدة على الصعيد العالمي وفي مختلف بلدان العالم ولاسيما بعد ان تم اهمال العامل البيئ مما أفضى الى وصول الاوضاع البيئية الى مستوى بات يهدد الكائنات الحية جميعها .

هدف البحث :يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة وما ينتج عن هذا التفاعل من اثار متعدده ايجابية كانت ام سلبية من جهة وكيفية تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة ومواردها من دون ان يتجاوز الانسان عليها لكي تتمتع الأجيال القادمة بتلك الموارد .

أهمية البحث :يسعى البحث للتعرف بشكل مختصر على عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وتأثيرها في العامل البيئي

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك تفاعلاً متبادلاً بين التنمية المستدامة والبيئة ، وان الاستمرار في طرح الملوثات البيئية التي يسببها الانسان والاستغلال غير الرشيد للموارد تفضي الى اعاقة عملية التنمية المستدامة .

منهجية البحث : اعتمد البحث المنهج ألاستنتاجي في ضوء تحليل الواقع وربط أدوات التحليل بمنهج التحليل التاريخي باستخدام المنهج الاستقرائي .

هيكل البحث :سيحاول البحث الوصول إلى فرضيته عن طريق مبحثين يتضمن الأول عرض الإطار النظري لاقتصاديات البيئة والتلوث البيئي والعلاقة بينهما ، ويتضمن المبحث الثاني عرض لتطور المفاهيم التنموية تبعا لتسلسلها التاريخي وصولاً الى مفهوم التنمية المستدامة ومدى تأثير على والتنمية الاقتصادية في التغيرات البيئية .

المبحث الاول الإطار النظري لاقتصاديات البيئة والتلوث البيئي

المطلب الاول :ماهية اقتصاديات البيئة

عملت المفاهيم السابقة للتنمية الاقتصادية وبغض النظر عن تسميتها او القائلين فيها على تهميش المنظور البيئي وتأثير هذا النوع من التنمية فيه ولما كانت عناصر الاقتصاد البيئي (والموارد البيئية) هي سلع اقتصادية لا تهبها الطبيعة بكميات كافية لتلبية احتياجات السكان ، فهذا يعني عدم إمكانية عدها مجانية(باعتبارها نادرة نسبيا)حتى وان كانت غير قابلة للنضوب،وقد فرض البعد البيئي نفسه في مجال الاقتصاد نتيجة الاستغلال الجائر للموارد الاقتصادية بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من تلك الموارد ، او تحميلهم أعباء إصلاح البيئة التي لوثها الجيل الحالي وهذا يعني إمكانية عد تحسين ظروف البيئة والموارد الطبيعية زيادة في أصول الدولة .

يعد احد اهم أسباب تدمير البيئة النظر اليها كملكية عامة ، فعدم توافر مالك لموجودات البيئة يجعل احتساب قيمة موجداتها عند مستوى الصفر هذا من جهة ومن جهة ثانية يجعلها كسلعة عامة تتصف (ادريس 1986، 132) :

أ- عدم إمكانية تجزئة القسم الأعظم منها مما يعني عدم إمكانية بيعها لعدم وجود سعر لها في السوق ولا يمكن معرفة من المستفيد منها او مقدار الاستفادة ولا يوجد سوق لها لعدم وجود مماثل لها في القطاع الخاص في اغلب الاحيان .

- ان مفهوم طبيعة المشاكل البيئية تكمن في ان هذا النوع من السلع لها خواص السلع العامة من حيث عدم امكانية الاستغناء عنها فهي سلع منتشرة مجاناً تستخدم من قبل من يرغب في استخدامها دون ان يتحمل اي تكاليف (اي فرد يمكن ان يستخدم هذا النوع من السلع وبالكمية التي يرغب فيها لأنها مجانية ولا يتحمل اي نوع من التكاليف (Stephen,1996, 81) مما يعني بروز ظاهرة الركوب المجاني (انتفاع الفرد من خدمة أو سلعة ما دون ان يتحمل تكاليفها او دفع ثمن الانتفاع بها) (ادريس والحيالي،2011) وبسبب عدم توافر بدائل صناعية لكثير من الاصول البيئية أصبح من غير الممكن مقايضة المصادر البيئية بموارد صناعية اوجدها الانسان هذا من جهة ومن جهة ثانية يتصف رأس المال البيئي في اغلب الاحيان بامكانيه تعرضه للتلف من دون امكانية اعادتة الى حالته الاولى مرة ثانية عكس الصناعي الذي يمكن اعادتة بعد اتلافة مما يعني ضرورة حفظ الاصول الطبيعية بالشكل الذي يضمن توريث الاجيال القادمة بيئة مماثلة على الاقل للبيئة التي يعيش فيها الجيل الحالي إذ أنَّ مفهوم التنمية المستدامة يتضمن الحصول على الحد الاقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية (اديب 3،2002) فضلا عن تضمينها عدم الاخلال بقدرة الاجيال القادمة على الوفاء بأحتياجاتها ، من ذلك يمكن استخلاص ثلاث نقاط رئيسة :
- الاستخدام الرشيد مع مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات .
- الاقتصار على استخدام حصيلة مستدامة للموارد المتجددة .
- الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب .

ان تحديد الكمية التي ينبغي استخدامها من كل شكل من اشكال راس المال يعتمد على تحديد قيمته الاقتصادية ومن ثم تكاليف هذا الاستخدام مقارنة بالإرباح الناجمة الا ان ذلك لا ينطبق على السلع البيئية لعدم امكانية تسعيرها .

وعلى وفق ما تقدم تفترض التنمية المستدامة ان تعكس النظم المحاسبية (بهذا القدر او ذاك)الاسعار الافتراضية للموارد الطبيعية ومن غير الممكن عد الموارد الطبيعية اصول انتاجية مادية غير قابلة للنضوب والا فأن ذلك سيشجع على سوء استخدامها .

ان ذلك يعني ان المؤشرات الاقتصادية المستعملة باتت غير واقعية او تفتقر الى الدقه كالناتج القومي الاجمالي والذي من المفترض ان يعبر عن الرفاهية الاقتصادية فضلا عن الدخل القومي باعتبار ان متطلبات التنمية المستدامة تستوجب اقتطاع جزء من الدخل لتغطية تكاليف الاضرار الناتجة عن التلوث ، فالدخل القومي في ضوء ذلك ينبغي ان يعبر عن الدخل الصافي بعد طرح ليس فقط اندثار رأس المال وأنما ايضا وبالوقت نفسه اندثار او استهلاك رأس المال البيئي من الناتج القومي الاجمالي مما يعني عمليا طرح نفقات حماية البيئة والتلوث وتصحيح الاضرار التي اصابت البيئة .

لقد تم استبعاد الموارد الطبيعية من النظريات الاقتصادية والتحليل الاقتصادي لكون تلك الموارد بدون كلفة اقتصادية من وجهة نظر دعاة تلك النظريات وتبعا لذلك فأن الاستخدام الامثل للموارد والذي نعني به اعطاء اعلى مردود بأقل كلفة يشمل فقط الاصول الانتاجية التي يمكن تقييمها نقديا في السوق ومن ثم استخدامها في العملية الانتاجية مما يعني بالضرورة عدم الاخذ بنظر الاعتبار التكاليف الناجمة عن الخسائر البيئية والتكاليف الاجتماعية والتي يعبر عنها بالتكاليف الخارجية (عند اعداد حسابات المشاريع المختلفة يستبعد هذا النوع من التكاليف فهي خارج الحسابات الاقتصادية ، وتظهر فقط التكاليف التي تحملها المشروع من استخدام الاصول الانتاجية ومستلزمات الانتاج التي لها قيمة اقتصادية او سعر في السوق) ، وعلى وفق ما تقدم اصبح ليس بالإمكان حصر تلك التأثيرات الجانبية (التكاليف البيئية الخارجية)او على الاقل تقيمها نقديا ، وفي احسن الاحوال يمكن القول بأنها

عبارة عن الفرق بين (اجمالي التكاليف - التكاليف الخاصة) بشرط ان يشمل اجمالي التكاليف التكاليف الاجتماعية .

ان سبب نشوء هذا النوع من التكاليف يكمن في ان النشاط الاقتصادي الخاص يمكن ان يقلص تكاليفه ويحسن ارباحه على حساب التأثير السلبي في البيئة من دون ان يتحمل اي تكاليف اضافية وتظهر هذه المشكلة في اقتصاد السوق ما دامت المشاريع تسعى من أجل الاستغلال الاوسع للموارد بما فيها الطبيعية ومن ثم استغلال البيئة بأقل كلفة وأعظم ربح ، هناك ادراك واسع بأن نشاط الاعمال ككل يولد تكاليف بيئية لا تنعكس في اسعار السوق ، ومن ثم فأن هذة التكاليف هي مصدر لعدم الكفاءة الاقتصادية (وليم هلال وتايلر 2009 ، 289) وهذا سيعني على صعيد الاقتصاد الوطني ان الناتج الاجتماعي يسيقيم اعلى من قيمتة الحقيقة لعدم استبعاد التكاليف الاجتماعية منه.

المطلب الثاني : مفهوم البيئة والتلوث البيئي

من البداهة القول بعدم توافر بيئة خالية من التلوث في العالم نظراً لسهولة انتقال التلوث من منطقة الى اخرى لعدم امكانية احتوائه ولاسيما في ظل الأنموذج الاقتصادي المهيمن (الاقتصاد الاستخلاصي الرأسمالي) الذي يستنفد الموارد غير المتجددة ويتسبب في تغيير كيميائية الارض وتشويه النظم البيئية متسبب في حدوث اضرار لا يمكن اصلاحها لكل من الارض والماء والهواء (Coates,2003,44)،الا ان درجات الاضرار الناجمة عنه ومن ثم مدى خطورته على الكائنات الحية تختلف من ملوث الى اخر ، وللتعرف على ماهية التلوث البيئي يستوجب:

أولا التعرف على ماهية الملوث ،والذي هو اي مادة تؤدي الى التلاعب او التغيير في مكونات او خواص البيئة زيادة او نقصان ينتج عنه الاضرار بالكائنات الحية وتشمل الملوثات على ملوثات كيماوية وفيزياوية ، ويعد التلوث البيئي واحد من مشاكل عالمنا الحالي نتيجة توافر جملة مسببات كالتطور التكنولوجي وارتفاع نسبة النمو السكاني والانتقال من الريف الى المدينة وتدمير الغابات والتصحر والنمو الصناعي وزيادة استخدام وسائل النقل الحديثة وتواجد مختلف انواع النفايات والحروب والاستخدام غير العقلاني للوقود الحفري كالفحم ونفط والغاز وغيرها ،وقد عرفت الاكادمية القومية للعلوم التلوث" بأنة اي تغيير غير مرغوب في الخواص الفيزياوية والكيماوية والبيولوجية للهواء والماء والأرض بشكل يؤثر في صحة الانسان والكائنات الحية الاخرى " (البندري،6،2008) ، ويعد التلوث البيئي احد انواع فشل السوق نتيجة الاستخدام غير العقلاني للموارد او استخدام انماط انتاجية ملوثة او غير نظيفة وعدم تحميل مسبب التلوث تكاليف عمله، فالنشاط الاقتصادي يولد تكاليف بيئية لا تنعكس في اسعار السوق مما يعني ان تلك التكاليف ستكون مصدراً لعدم الكفاءة الاقتصادية .

ثانيا:انواع التلوث البيئي : بسبب تعدد مصادر التلوث البيئي بات هناك انواع مختلفة من التلوث والذي يصيب الهواء والتربة والماء كتلوث الهواء نتيجة تغيير خواصه بارتفاع بعض مكوناته كارتفاع نسبة ثاني وكسيد الكربون وتلوث الماء بسبب رمي النفايات فيه او صب المياه الثقيلة ومياه المصانع فيه او نتيجة تسرب النفط او طمر النفايات في قاع المحيطات واستخدام المحيطات للتجارب النووية ،اما بالنسبة للأرض فأن قطع الاشجار والغابات والتصحر وحرائق الغابات ومقذوفات البراكين واستخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعة بشكل كثيف وزحف المدن وطمر النفايات كلها من مسببات تلوث التربة ، ان اخطر انواع التلوث الحالي هو تلوث الهواء وتأكل طبقة الاوزون التي يمكن ان تهدد الحياة في الارض ، ويمكن القول وبدون تحفظ ان اغلب مصادر التلوث هي نتاج فعل الانسان نفسه بسبب نشاطاته المدمرة للبيئة سواء الاستهلاكية منها او الصناعية نتيجة استخدامه غير العقلاني يعتقد البعض ان ما نستهلكه من موارد طبيعية يعادل ما استهلكة الانسان للمدة من ميلاد السيد المسيح (ع) ولحد الثورة الصناعية (Russell ,1998,43).

المطلب الثالث العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة

ان العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة تتجلى من خلال أيجاد معايير للبيئة عن طريق اتخاذ سياسات وتشريع قوانين وإجراءات تستهدف كبح استخدام الموارد للإضرار بالبيئة والتي يمكن ان تشمل الانظمة التي تتعلق بحماية البيئة كعدم الافراط في استخدام الموارد الطبيعية لا سيما الناضبة منها كالنفط والغاز والفحم الحجري وان يكون هناك توازن بين الاستهلاك والاكتشاف والاستخراج منها فضلا عن ايجاد مصادر متجددة للطاقة نظيفة وصديقة للبيئة ، والكف عن تعرية التربة بقطع الاخشاب والقضاء على الغابات وإيجاد بدائل صناعية بديلة عن الخشب ، والاستخدام العقلاني لوسائط النقل باستخدام النقل الجماعي وتقليل استخدام المركبات ذات الانبعاث المفرط للملوثات الهوائية الانتقال نحو استخدام الوقود الاكثر نظافة ، وحضر انتاج واستيراد المنتجات التي تحتوي على نسب عالية من الرصاص او اي مادة ذات تأثير كبير على حياة الانسان ، ومنع قذف المياه الثقيلة ومياه ومخلفات المصانع في الانهار بإنشاء محطات لتنقية المياه الثقيلة والتي يمكن ان يعاد استعمالها في ري الزراعة في ظل شحه المياه في العديد من الدول ،وفي كل الاحوال ينبغي ايجاد معايير لاستخدام تكنولوجيا انتاجية أكثر نظافة وسلع وخدمات لا تؤثر سلبا على البيئة ان لم نقل تحافظ عليها وتقلل من استنزاف الموارد في الوقت نفسه ، كذلك ينبغي على الحكومات اجبار اصحاب المصانع لإيجاد مصانع وأدوات للتخلص من مخلفات انتاج الصناعات الثقيلة الملوثة كالتعدين والمعادن والإنتاج الكيماوي .

ويمكننا هنا ان نورد بعض هذه المعايير باختصار:

1-معايير الانتاج وعمليات وطرائق الانتاج : تحدد هذه المعايير خصائص معينة لاستخدام المنتجات لتجنب الاضرار البيئية كحضر استخدام الكلوروفلور والرصاص في اصباغ المنازل وحضر استخدام الكربون ، هذا من جهة ومن جهة ثانية معايير تحدد كيفية الانتاج وطرقه .

2- معايير الانبعاث : وهو معيار تجنب انتاج الملوثات ويعد هذا المعيار اقل كلفه من محاولة التخلص من الملوثات في نهاية العملية الانتاجية .

3- معيار الاداء : وهذا المعيار يركز في إدارة العمليات اذ يضع معايير امام ادارة المنشأة للتحسين المستمر لموضوع الاثر البيئي .

4- معيار جودة البيئة يسعى هذه المعايير الى اعطاء او وصف الحالة التي يجب ان تكون عليها البيئة او الحالة المرغوبة للبيئة من هواء او ماء او تربة .

المبحث الثاني

مفهوم التنمية المستدامة وتأثير التغييرات البيئية الناتجة عن عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية

من المعلوم ان التنمية ينبغي ان تكون عملية موجهة بشكل متعمد مما يتطلب بذل جهود استثنائية من قبل الدولة لتحقيقها الا انها ومن خلال استخدامها التقنيات والتكنولوجيا الحديثة ينعكس تأثيرها السلبي في التغيرات التي يمكن ان تحدثها في البيئة والذي يهدد التوازن الفطري لها وبالشكل الذي قد يؤدي الى عدم قدرتها على استعادة ذلك التوازن مرة اخرى على الرغم من ان هذا الموضوع لم يلق الاهتمام من قبل الاقتصاديين إلاّ مؤخرا وهو ما سنحاول توضيحه هنا .

تطور العلاقة الثلاثية بين التنمية الاقتصادية و التنمية البشرية و التنمية المستدامة .

لقد شهد مفهوم التنمية تطور كبير مع تطور علم الاقتصاد مما يستوجب معه تسويق او عرض بعض المفاهيم الحديثة للتنمية ، عرف هذا التطور او النهج الجديد بمنهج الحاجات الأساسية و الذي أصبح يشمل القضاء على الفقر و تحقيق عدالة توزيع الدخل فضلا عن توفير فرص العمل في الاقتصاد النامي.

و بات التركيز في التنمية البشرية و ليس مجرد تنمية الموارد ألمادية و أصبحت التنمية تعتمد على ثلاثة اعتبارات هي (United Nation,1990,10):

1- توفير الحاجات الأساسية.
2- تقدير الذات (هوية الفرد و أصالته).
3- التحرر من العبودية(قدرة الفرد على الاختيار بحرية عالية والتي تشمل التحرر من الفقر و الجهل و توسيع الخيارات الاقتصادية للإفراد.

وعلى وفق ذلك بات من الضروري الاهتمام برأس المال الاجتماعي و التنمية البشرية الذي تم طرح مفهومها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 1990 مما جعل الإنسان ليس مجرد صانع للتنمية أنما هدفها في ان واحد. و أصبحت قدرات الأمم تقاس بما تملكه من طاقات بشرية مؤهلة و مدربة.

وتهدف التنمية البشرية تبعا لذلك الى توسيع خيارات البشر من ثلاث نواحي أساسية (ادريس واخرون 2011):

1- يحيى الإنسان حياة طويلة خالية من العلل و الأمراض.
2- اكتساب المعارف المختلفة.
3- تحقيق مستوى معقول من الحياة الكريمة.

و يمكن ان تتوسع هذه الخيارات لتشمل الحريات بمعناها الواسع و احترام حقوق الإنسان و إن يعيش الإنسان في بيئة أمنة .

إذاً التنمية البشرية تهدف إلى إعادة تشكيل القدرات البشرية عن طريق تحسين الجوانب الصحية و المعرفية و ألمهاراتية فضلا عن ضرورة انتفاع الناس من تلك القدرات المكتسبة. عرض مفهوم التنمية البشرية بعد سلسلة من التطورات المفاهيمية بدأت عندما عرض الاقتصادي فيشر Fisher مفهوم رأس المال البشري في كتابه الموسوم " طبيعة رأس المال والدخل ثم طوي النسيان هذا المفهوم استنادا الى مفاهيم السوق والياته ودور جهاز الأسعار في تخصيص الموارد .وانصب اهتمام الاقتصاديين والى حد قريب بكيفية توليد الزيادة في الدخل القومي عن طريق الاعتماد على معايير كمية ، اما المفاهيم الاجتماعية التي تنطوي عليها عملية التنمية الاقتصادية فلم تكن حاضرة في طروحاتهم بل وكانت ضبابية في اغلب الأحيان ، وشهدت فترات من المد والجزر تبعا لمراحل نمو وتطور النظام الرأسمالي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيرها ، , وكان الاقتصاد التنموي منذ بواكيره الأولى معني بالإثراء المادي عن طريق توسيع حجم الإنتاج ، وكان الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين ان هناك علاقة ترابطية بين زيادة الإنتاج وانخفاض الفقر(الأثر ألتساقطي للنمو) ، وان التركيز على النمو كاف لتحقيق هدف التنمية ، وقد مر الفكر التنموي الرأسمالي بتحولات كبيره أفضت الى ظهور وتسويق مفاهيم خاصة في النمو والتنمية ، وصولاً الى مفهوم التنمية البشرية الذي أعاد الاعتبار الى الجانب الإنساني الذي أغفلته نظريات النمو والتنمية الرأسمالية في الفترات ألماضية ،ان تحول اهتمام الفكر الاقتصادي نحو هذا المفهوم هو محاولة لتطويع أدوات العلوم والتحليل الاقتصادي لبلورة نظريات للتنمية تتواءم مع خصائص الواقع الاقتصادي المعاش للبلدان النامية ، واذا كان الفكر التنموي الرأسمالي في فترة رواجه لم يستطع أن يطوع أدواته ، فأنه بات يواجه تحدياً كبيراً نتيجة قصوره عن فهم طبيعة واتجاهات التحولات الحادة التي شهدتها هذه البلدان ولاسيما بعد المرحلة الجديدة التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي المتمثلة بالعولمة وتأثيرها على البلدان النامية في ظل فشل نماذج تنموية مستنسخه لا تنطبق مع واقع مخالف لبيئة نشوئها (ادريس واخرون 2011، 352).

لم يكن تأثير النمو الاقتصادي على البيئة مثار تذمر إلّا في الربع الأخير من القرن العشرين. وهذه مسألة مفهومه ، لأنّ النمو الاقتصادي في تلك المرحلة لم يسبب أي تغييرات بيئية كبيره على

النطاق العالمي نظراً للمستوى المتدني نسبياً للقوى الإنتاجية التي كانت سائدة . إلا انه ومنذ السبعينات من القرن الماضي بدء العالم يعي الحاجة إلى رؤيا اقتصادية تأخذ بنظر الاعتبار العامل البيئي في ضوء الإخلال الحاد في وضع البيئة من جراء تنامي القوى الإنتاجية وتزايد حجم السكان ،والنمو الحضري وزيادة الهجرة من الريف الى المدينة على الصعيد العالمي ، فضلاً عن التأثير المدمر لنمط التصنيع والاستهلاك السائدين على مدى السنوات الماضية ، كاستهلاك الوقود الاحفوري غير العقلاني واستهلاك الماء الصافي ، وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (وما نتج عن ذلك من تأكل طبقة الأوزون والاحتباس الحراري)، مع إهمال كامل للسعة المحدودة للبيئة في القدره على امتصاص مختلف أنواع النفايات والتلوث الذي تولده الأنظمة ألاقتصادية فضلاً عن تناسي محدودية الموارد الطبيعية غير المتجددة (المعادن المختلفة والوقود الاحفوري كالنفط والغاز والفحم) وتأثير ذلك على رصيد رأس المال والنمو الاقتصادي ، فالاستدامة الاقتصادية تفسر كحالة يحافظ فيها على مستوى الرفاهية الاقتصادية مستقبلا ، ومثل هذه الحالة تتطلب افتراض بقاء الاشياء الاخرى على حالها المحافظة على رصيد رأس المال (Pezzey,1992,14) مع ملاحظة عدم إمكانية الإحلال بين انواع رأس المال ولاسيما فيما يتعلق برأس المال الطبيعي ، فإذا كان هذا النوع من رأس المال يتصف بقدرته على المساهمة بشكل فاعل في الرفاهية الاقتصادية ، فأنه بالمقابل لا يمكن تعويضه بأي من مكونات رأس المال الأخرى ، وحتى إمكانية الإحلال بين رأس المال الصناعي كبديل عن رأس المال الطبيعي فهي لازالت ضعيفة ، وهذا يجرنا الى عرض السؤال الأتي :

هل ان المستوى الحالي من الإنتاج والاستهلاك وخلق الثروة يمكن ان يكون مستديماً في ظل تعريف الاستدامة الاقتصادية كحالة يجب ان لا تنخفض فيها الرفاهية الاقتصادية مستقبلاً ؟

لا بد من القول هنا إنَّ إهمال هذه العوامل ولدت العديد من المشاكل كالتغير المناخي للكرة الأرضية وتأكل طبقة الأوزون ، الإمطار الحامضيه، ألتصحر وانحسار ألغابات النقص في المواد ألخام ،تلوث البحار.....الخ .و إذا استمر هذا التدهور البيئي فإنه سيؤدي الى تغييرات في البيئة ينتج عنها عواقب وخيمة لا يمكن التكهن بها .

إن وعي الطبيعة الكارثة لصيغ التنمية الاقتصادية والنمو شجعت على نشوء مفهوم جديد للتنمية سمي بالتنمية المستدامة ، هي تلك التنمية التي لا تؤدي إلى نمو اقتصادي فحسب وإنما ضرورة التوزيع العادل لثمارها ،والتي تجدِّد ولا تدمر البيئة ، فضلا عن ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية ولاسيما الطبيعية منها .

هذا النوع من التنمية له أهمية بالغة للشرائح ذات الدخل المحدود ولاسيما الفقيرة منها باعتبار ان العالم المستدام ينبغي ان يكون أكثر مساواة (Lowe,2004,37)، فضلا عن الأجيال القادمة اذ أنه يضمن لهم دورٌ في صنع القرار في المجالات التي تؤثر على حياتهم ،هذه التنمية هي لصالح الناس، وللطبيعة وللنهوض بمكانة المرأة في المجتمع ، والاستدامة في أوسع معانيها هي قضية توزيع عادل لفرص التنمية البشرية بين الجيل الحاضر وجيل المستقبل " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها" (وليم وتيلر، 2009 ،289) واذا اريد للتنمية المستدامة ان تكون كذلك على المدى الطويل ، فلا بد من تغيير جذري في نوعية تلك التنمية (WCED,1987,211).

تم تبني هذا المفهوم ليس من قبل المنظمات الدولية وحسب انما من قبل الشعوب ومنظمات المجتمع المدني والحكومات المختلفة ايضاً . ان شيوع هذا المفهوم لدى الجميع لا يعني بالضرورة انهم جميعا يشيرون الى الماهية نفسها وانما يقدمون مدلولات مختلفة بهذا القدر او ذاك ، الا انهم يتفقون جميعا على ان هذا النوع من التنمية يشير الى النشاط الاقتصادي الذي يهتم بالمحافظة على البيئة والتصرف العقلاني بالموارد الطبيعية ولاسيما الناضبة منها لصالح الاجيال القادمة ، ما دامت التنمية

بمفهومها التقليدي اغفلت بعض الجوانب المهمة والأساسية في حياة الافراد والمجتمعات الان وفي المستقبل والتي تتعلق بتسخير جميع الموارد المتاحة لصالح رفاهية الجيل الحالي دون النظر الى المستقبل من الاجيال من جهة وتأثير ذلك على التلوث البيئي من جهة ثانية .

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في المدة بين 1972-2002 وقد تم عقد ثلاثة مؤتمرات دولية في كل من ستوكهولم وريو دي جانيرو وجوهانسبورغ في هذا الخصوص ، وقد قدم نادي روما عام 1986م هذا المفهوم والذي عني به التفاعل بين الاقتصاد والبيئة ، كما وعرف هذا المفهوم الجديد من التنمية بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضرمن دون ان تساوم على قدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، لقد اكد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992 على ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار موضوع تأثير التنمية على البيئة (Cowll,1999,277) ،حددت سمات هذا النوع من التنمية بكونها تنمية طويلة الامد تعتمد على الامكانيات المادية الحاضرة الا انها تراعي تلبية احتياجات المستقبل في تلك الموارد وهي تضع في اولويتها تلبية احتياجات الافراد الاساسية من مأكل وملبس وتعليم وصحة وكل ما يتعلق بتحسين نوعية الحياة البشرية (ادريس والحيالي ، 2011) .

كما وانها تراعي المحافظة على البيئة الطبيعية ولا سيما مركباته وعناصره الاساسية من ماء وهواء والعمليات الحيوية في محيطه كالغازات ، فضلا عن عدها تنمية متكاملة تعمل على ايجاد التوازن بين استخدام الموارد وتنميتها بالشكل الذي يجعلها تنمية متواصلة ، وعلى وفق ما تقدم يمكن تلخيص ماهية هذا النوع من التنمية بأنها تلك التنمية التي تسعى بشكل متواصل على تحسين نوعية الحياة دون الاخلال بالتوازن البيئي او استنزاف الموارد الطبيعية ولاسيما الناضبة منها او رأس المال الطبيعي مع مراعاة حصة الاجيال القادمة فيه .

وعليه ، فإن مفهوم التنمية المستدامة يتضمن ما يلي (ادريس،2008):

1- المساواة بين الأجيال وخلق الظروف لتقليل عدم المساواة بين الناس في الجيل الحالي . إن تنمية قدرات المورد الطبيعي ونوعية البيئة تلعبان دوراً أساسياً في تحديد فرص المساواة بين الأجيال .
2- يمكن ان يكون العامل الايكولوجي فاعلاً في تحسين حياة الناس او العكس ان يكون عاملاً سلبياً ، وان توافر الصحة والبيئة الصحية ، بدونهما لا تكون التنمية المستدامة ممكنة التحقيق مما يستوجب التعامل الايجابي مع البيئة بالشكل الذي يضمن عدم الاخلال بالتوازن الطبيعي.
3- تعديل نماذج السلوك الاستهلاكي وأنماطها الإنتاجي ولاسيما تلك المبددة للموارد والملوثة للبيئة تلعب دوراً مهما في التنمية المستدامة .
4- الاهتمام بمصير الاجيال القادمة وعدم استنزاف الموارد لصالح الجيل الحالي عن طريق الاستخدام العقلاني لرأس المال الطبيعي وعلى الترشيد والتوجهات العقلانية في استخدام الموارد الطبيعية .
5- التأكيد على حق المرأة والطفل .
6-تحقيق نوعية حياة افضل للناس.

7-التعاطي البناء مع التكنولوجيا وتوظيفها بما يخدم أهداف المجتمع ، والأخذ بنظر الاعتبار ما تطرحه هذه العملية من تأثير على البيئة او العامل الايكولوجي والسعة المحدودة لقدرة البيئة على امتصاص الأنواع المختلفة من النفايات .

ومن الناحية الاجتماعية لا بد من التأكيد على ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار إن تكون التنمية الاجتماعية هي الأخرى مستدامة بمعنى ان تهدف الى تحسين جودة الحياة ، وإعادة استخدام البيئتين الطبيعية والعمرانية بالشكل الذي يؤمن تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل مستوى الفقر ورفع مستوى تلبية الحاجات الأساسية ومن ثم إلغاء تهميش الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود .

ان استخدام الموارد الطبيعية بشكل مكثف سيولد حتما نواتج عرضية ملوثة للبيئة مما يستوجب معه الإدارة العقلانية لهذه العملية عن طريق توافر تشريعات تحمل مستخدمي تلك الموارد تكاليف الآثار البيئية الناتجة عنها سواء أكانوا مستهلكين أم منتجين او تحميلهم مهمة التخلص من تلك النفايات بشكل امن دون الإضرار بالبيئة ، اذ ان النشاط الاقتصادي يولد تكاليف بيئية لا تنعكس في أسعار السوق مما يعني بالضرورة ان تلك التكاليف ستكون مصدر لعدم الكفاءة الاقتصادية ، كما وان الاستهلاك غير المقيد للموارد لغرض الطاقة والإغراض الأخرى ، يمكن ان يقود الى نتائج كارثية على البيئة العالمية ويرى البعض عن حق ان التغيرات البيئية يمكن ان تتسبب في دمار غير قابل للإصلاح بالنسبة الى قدرة الأرض على حفظ الحياة .

لقد تم طرح الحلقات الثلاث المتداخلة للتعبير عن الاستدامة من قبل بعض ألاقتصاديين وبغض النظر عن مدى صحة هذا الطرح ، وعد هذا المخطط يتجاهل الترابط او التأثير المتبادل بين التنمية وما تفضي آلية من اثار بيئية سيئة (اذ يطرح هذا المخطط العناصر الثلاثة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة على شكل حلقات متداخلة وهي قابلية التحقق البيئي وممكنة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا)(Allen,2006,152-172) فالتنمية المستدامة تعني هنا الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر الثلاثة ، البيئة والحياة الاجتماعية والاقتصادية للمستقبل البعيد مع التركيز في حياة افضل ذات قيمة عالية لكافة افراد المجتمع ، اذاً هذه الحلقات تعبر عن ضرورة الموائمة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية مع مراعاة الوضع البيئي وتقليل الآثار الناتجة عن التلوث إلى حدها الأدنى،إذ إن النمو والتنمية تعجل من التقدم الحضري من جهة والتقدم التكنولوجي من جهة ثانية والاتجاهانِ يولدان العديد من الآثار البيئية السيئة وزيادة حده التلوث ، مما يفضي الى هدر الكثير من المنافع الاقتصادية فضلا عن التدهور الحاصل في البيئة الحضرية .

تعرف الاستدامة من زاوية ثانية بأنها قدرة الاقتصاد الوطني على إيجاد الظروف المناسبة لاستمرارية عجلة الاقتصاد بالإنتاج ليتواءم مع حاجات الناس في المستقبل ومن ثم فان خيارات الجيل الحالي يجب ان لا تقف عائقاً إمام خيارات الأجيال القادمة (Allen,2011) عن طريق المحافظة على الموارد الطبيعية ولاسيما القابلة للنضوب ،ان تحقيق هذا النوع من التنمية ، إي التنمية المستدامة التي تأخذ بنظر الاعتبار العامل البيئي تتطلب توافر جملة اعتبارات تتعلق باعتماد طرق إنتاج غير ملوثة للبيئة بالشكل الذي يضمن كفاءة أكثر في استعمال الموارد ، ، فضلا عن الاعتماد على استعمال الموارد المتجددة ، والاستدامة الاقتصادية تفسر كحالة لا تنخفض فيها الرفاهية الاقتصادية للشعب في المستقبل ، ويرى بعضهم ان عدم انخفاض الرفاهية الاقتصادية تستوجب ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى دون تغيير ، المحافظة على رصيد رأس المال (Pezzey,1992,14)وهذا ينجم ليس عن طريق الترشيد والعقلانية وحسب ، إنما أمكانية أحلال رأس المال الصناعي محل رأس المال الطبيعي مع ملاحظة ان قابلية الإحلال قد لا تكون متكاملة في اغلب الأحيان وعلى وفق ذلك فان استنزاف الموارد غير القابلة للتجديد يستوجب السعي للموازنة بين المحافظة على حد أدنى لمتوسط العمر المتوقع للمورد المعني مع تطوير البدائل لتحل محلة ، لقد أصبح هناك شبة إجماع على الصعيد العالمي بأن حجم التحدي البيئي يجعل استجابة النشاط الاقتصادي الخاص غير كافية مما يستوجب معه تعزيز الإجراءات الحكومية للحد من الأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة وهذا يتعلق بطبيعة ودور ألدوله في هذه العملية ، إذ إن اقتصاد السوق يعتمد على الآلية الأسعار في التخصيص الكفء للموارد إلا إن

هذه الآلية لا تأخذ بنظر الاعتبار التأثير السلبي للنشاط الاقتصادي على البيئة وما ينجم عن ذلك من تكاليف يتحملها المجتمع ، ان ذلك يوفر الأساس الموضوعي لتدخل الدولة ودور أكثر فاعلية في الاقتصاد ما دامت التحولات الضرورية نحو النشاط الاقتصادي الصديق للبيئة لا يمكن ان يتم بشكل اختياري من قبل المنشات الاقتصادية وقد أطلق على هذا الدور تسمية الحكم الصالح .

اذ يسعى المجتمع بشكل مشترك للوصول الى نمو اقتصادي دائم وتقدم اجتماعي متمثل في رفاهية اجتماعية واقتصاد مفعم بالحيوية فضلا عن مشاركة نشطة للمجتمع في محاسبة من يحاول الإثراء على حساب التلوث البيئي ، او إعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة العامة باستخدام موارد ملوثة للبيئة مخالفة للقوانين بل وبات هناك محاولات لبناء حسابات اقتصادية – بيئية متكاملة يعبر عنها بالحسابات الخضراء.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- لم تلقِ مشكلة التلوث البيئي الناجم عن عمليات التنمية الاقتصادية اهتمام يذكر حتى الربع الاخير من القرن الماضي ، إذ إنّ اقتصاد السوق الذي يعتمد آلية الاسعار في تخصيص وتوزيع الموارد لا يأخذ بنظر الاعتبار التأثير السلبي للأنشطة الاقتصادية على البيئة ما دام لا يتحمل تكاليف ذلك .

2- يعد من اهم اسباب تدمير البيئة كونها ملكية عامة تقدم مجاناً لمستخدميها مما افضى الى ظاهرة الركوب المجاني والاسراف في استخدامها دون اي ترشيد .

3- ان تحديد الكمية المستخدمة من اي شكل من اشكال رأس المال يعتمد الضرورة على المقارنة بين ما يفضي اليه من تكاليف والإرباح الناجمة من استخدامه ، الا ان ذلك لا ينطبق على السلع البيئية ما دامت تقدم مجاناً .

التوصيات

1- من الضروري عد عناصر الاقتصاد البيئي سلع اقتصادية بسبب ان الطبيعة لا تقدمها بكميات كافية مما يعني ندرتها النسبية وهذا يتطلب بالضرورة ترشيد استخدامها والمحافظة عليها لاطول مدة ممكنة لاستفادة الاجيال القادمة منها .

2- ان التحول نحو الانشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة لا يمكن ان يكون اختياري وهذا يتطلب تدخل ألدوله والمجتمع ومحاسبة الإثراء على حساب التلوث البيئي او الإسراف في استخدام السلع البيئية .

3- بات من الضروري سن التشريعات القانونية بما في ذلك الضرائب للمحافظة على بيئة نضيفه وتحميل التكاليف الناجمة عن التلوث البيئي لأصحاب الأنشطة الاقتصادية المسببة لذلك .

4- أصبح من الضروري إعادة النظر بالمؤشرات الاقتصادية التي أصبحت غير واقعية لعدم أخذها بنظر الاعتبار التكاليف الناجمة عن الإضرار بالبيئة .

المصادر

أ – المصادر العربية

1)البنداري، خالد عبد الوهاب :اثر التغيرات في البيئة على التنمية المستدامة في الدول العربية ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا 2008 .

(2).هلال إدريس و ياسمين الحيالي: الإصلاح الاقتصادي في العراق بين دعاة اللبرالية الجديدة والواقع الاقتصادي ، المؤتمر العلمي السابع ، مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل 2011 .

(3)هلال ادريس مجيد : رسم سياسات التنمية البشرية بناءاً على حاجات المجتمع ، مؤتمر جامعة الزيتونة ،تونس

(4)هلال ادريس واخرون : التنمية البشرية المستدامة والحكم الصالح ،مجلة مركز الدراسات اقليمية ،جامعة الموصل 2011 .

(5)د.مهدي علي الوحيد و هلال إدريس مجيد :- مقدمة في التنمية و التخطيط، مطبعة وزارة التعليم العالي-بغداد 1988.

ب- المصادر الأجنبية :

1-Allen. Adriana, Urban Sustainability Under Threat ,Development In Practice,Vol.11,No.2,3.2001.

2-H. Chenary and Moises Syrquin :Patterns of Development 1950-1970, Oxford University press, London 1975.

3-Cowll J.Sarah,Walter,and Peter :Sustainability and the Primary Extraction Industries: Theories and Practice ,Resources Policy , Vol 25,1999.

4-John Pezzey : Sustainable Development Concepts :An Economic analysis , world Bank Environment Paper ,no 2, 1992, P 14

5-A.Lewis: The Theory of Economic Growth, London 1955

6-Lowe ,I,Globalization ,Environmentand Social Justice .Social Alternativees ,23,no4,2004 p37.

7-W .Rosto w: The Take-off in to self-sustained growth, in .Agarwala .A.N. and Singh. S .p .(eds), The Economic of underdevelopment, Oxford University press, New york 1973.

8-Royal Society and National Academy of Sciences,PopulationGrowth:Resourc consumption and sustainable Word ,New York 1992,p2-4.

9-ussell,P,Wakibg Up In Time :Finding Inner Peace In Time of Accelerating Change .Novato,ca;Origin Press1998,P 43.

10-Word Commission On Environment and development 1987, Our Common Future ,Oxfort University Press